2- التأكيد على مبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخّل، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وسيقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية، عن طريق صندوق الاقتراع، وهو :

2 sur 3

في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون ضغط أو تدخّل خارجي .

3- سوريا دولة ديمقراطية غير طائفية تقوم على كل من المواطَنة والتعددية السياسية، وتمثيل جميع مكونات المجتمع السوري، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والمساواة في الحقوق، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والشفافية، والمساءلة، ومبدأي المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي.

4- تعتز سوريا بتاريخها وتنوعّها ومما تمثله جميع الأديان والتقاليد والهويات الوطنية من إسهامات وقيم بالنسبة إلى المجتمع السوري. لا تسامح بشأن الأعمال الانتقامية الموجّهة ضد الأفراد أو الجماعات. ولن يُسمح بأي تمييز ضد أي مجموعة من المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية أو الثقافية كما سيجري توفير الحماية الكاملة لهذه المجموعات جميعاً. وسيتمتع أفراد هذه المجموعات كافةً، رجالاً ونساءً، بتكافؤ الفرص في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعامة.

5- ستتمتع النساء بالمساواة في الحقوق و في التمثيل العادل في جميع المؤسسات وهياكل صنع القرار بنسبة تمثيل تبلغ على الأقل 30 في المائة أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها.

6- طبقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، يشمل الانتقال السياسي في سوريا آليات حكم ذا مصداقية وشامل للجميع وغير قائم على الطائفية، كما يشمل جدولاً زمنياً وعملياً لإعداد دستور جديد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، عملاً بالدستور الجديد، يجري إدارتها تحت إشراف الأمم المتحدة، على نحو يلبّي متطلبات الحكم الرشيد وأعلى المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والمساءلة، ويشارك فيها جميع السوريين، بمَن فيهم السوريون المغتربون المؤهلون للتصويت.

7- سيكفل هذا الحكم إيجاد بيئة استقرار وهدوء أثناء الفترة الانتقالية تتيح الأمان وتكافؤ الفرص للفاعلين السياسيين بما يمكنهم من ترسيخ أقدامهم وتنظيم حملاتهم الانتخابية أثناء الانتخابات في المستقبل والمشاركة في الحياة العامة.